

دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى
**The role of Chinese Economic Diplomacy in strengthening China's
position as an Economic Superpower**

قطاب الجمعي وسيم
مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)
acg.finance21@gmail.com

حموتن علي
مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)
ali.hammoutene21@gmail.com

دوار ابراهيم (*)
جامعة غرداية (الجزائر)
brahim.douar@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/07 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/11

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز مستوى الاعتماد على الدبلوماسية الصينية في العملية الاقتصادية من أجل تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عظمى. حيث بينت نتائج الدراسة أن معظم قرارات السياسة الخارجية للحكومة الصينية ترتبط بالاقتصاد. ومن أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، جعلت الصين الدبلوماسية الاقتصادية في قلب كل استراتيجية اقتصادية تسطرها، كلية كانت أو جزئية، وهو ما سمح لها بزيادة تأثيرها على قواعد التجارة العالمية. كما مكنتها الدبلوماسية الاقتصادية من الولوج إلى أسواق جديدة، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الصين، السياسة الخارجية، العولمة، الاندماج، الدبلوماسية الاقتصادية

Abstract:

This paper aims to highlight the level of reliance on Chinese diplomacy in the economic process, in order to enhance its position as an economic superpower. The study showed that most of the foreign policy decisions of the Chinese government are related to the economy. In order to achieve its economic goals, China has put economic diplomacy in the heart of every economic strategy, macroeconomic or

microeconomic, which has allowed it to increase its influence on global trade rules. Economic diplomacy has also enabled it to access new markets, as well as attract foreign direct investment.

key words: China; Foreign Policy; Globalization; Integration; Economic diplomacy.

مقدمة:

إن الخلفية التاريخية لإعلان بكين لتأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سنة 2013 جعلها تحصل على اهتمام عالمي واسع. ولكن تأسيس هذا البنك برأس مال 50 مليار دولار لا يمثل إلا مبادرة واحدة من بين عدة مبادرات اقتصادية واسعة النطاق أطلقتها الصين خلال السنوات الأخيرة. ففي 2015، أطلقت الصين ما سمته طريق الحرير للقرن الواحد والعشرين، والذي يتمثل في "مشروع حزام واحد، طريق واحد" أو ما يعرف بمبادرة "الحزام والطريق". وفي نفس السنة، تم تأسيس بنك التنمية الجديد، وهو بنك متعدد الأطراف تديره مجموعة دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) والذي يقع مقره في شانغهاي الصينية. كما تم تطوير منطقة التجارة الحرة لدول آسيا والمحيط الهادئ خلال اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ سنة 2015.

كل هذا يندرج ضمن استراتيجية اعتمدها الصين من أجل تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية. لذا فإن دراسة السياسات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية الصينية يمكن أن توفر نظرة مفصلة على الديناميكية الاقتصادية التي يقوم عليها السلوك الاستراتيجي للصين. ويمكن القول أن هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافي من البحث. فالدراسات الغربية لإدارة الاقتصاد الصيني تركز في المقام الأول على استخدام أدوات اقتصادية محددة، مثل العقوبات وسياسات التجارة التفضيلية لتحقيق أهداف سياسية. من خلال هذه الورقة البحثية سنسلط الضوء على دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى. وكذا محاولة إبراز مستوى اعتمادها على الدبلوماسية الاقتصادية، ومن هنا فإن البحث يعالج الإشكالية التالية: "ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في تعزيز مكانة الصين كقوة اقتصادية عظمى؟" تعتمد الإجابة عن هذه الإشكالية على البحث المعمق في عدد من جوانب الموضوع، والتي تثير مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى أثرت حركات العولمة الاقتصادية على آليات الدبلوماسية

الاقتصادية الصينية، وعلى الكيفية التي يتعاطى بها السلوك الدبلوماسي

للصين مع جدول الأعمال الدولي الجديد؟

- ما طبيعة التحولات البنيوية والوظيفية التي مست الدبلوماسية الاقتصادية الصينية عبر تاريخها؟

- كيف ساهمت الدبلوماسية الصينية في مواجهة مختلف الأزمات العالمية؟

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مرتبطة بإشكالية البحث لتفسير طبيعة الدبلوماسية الاقتصادية الصينية، خاصة بعد الحرب الباردة، وتنطلق هذه الدراسة من استبعاد فكرة التركيز على مستوى تحليلي دون آخر. ومن ثم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: "تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الركيزة الأساسية في السياسات الاقتصادية والتجارية الصينية"

تأتي أهمية هذا البحث خاصة عندما نعرف أنه لا يمكن لأهداف التنمية الاقتصادية أن تكون ذات دلالة ما لم توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها. وبالرغم من تفاوت هذه الوسائل والأهداف في أهميتها، تبقى الدبلوماسية الاقتصادية أداة ووسيلة أساسية في عملية التنمية وانعكاسها يبقى كبيرا على أداء الاقتصاديات الوطنية. وبما أن الصين تعتبر قوة اقتصادية لا يمكن تجاهلها تعتمد بصفة خاصة على زيادة التدفقات مع الأسواق الخارجية، فقد كان لدبلوماسيتها الاقتصادية دور كبير بحيث صار لزاما عليها التأقلم مع هذه المتغيرات، والانخراط في مختلف مظاهر التكامل الاقتصادي بين الدول.

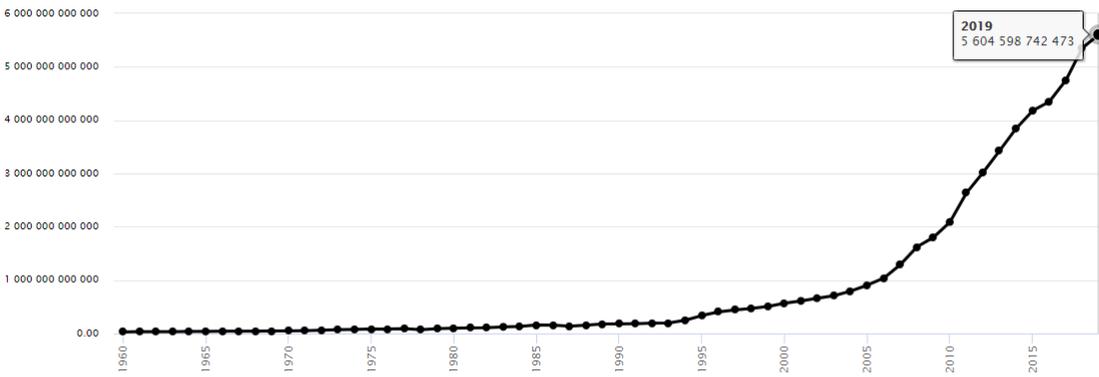
المبحث الأول: الانفتاح الصيني على العالم وصعودها القوي

في سنة 2009، أجريت دراسة كبيرة من قبل وزارة التجارة الصينية خلص الباحثون فيها إلى أن إصلاحا ناجحا لاستراتيجية التجارة والاستثمار في الصين يعتمد جزئيا على قدرة البلاد على ممارسة النفوذ الدولي بما يتناسب مع مكانتها باعتبارها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وأكدت الدراسة على ضرورة تقديم الصين كرائد في التجارة والاستثمار العالميين، بدلا من أن تكون مجرد دولة ذات تجارة قوية تتبع بشكل سلب القواعد الموضوعة مسبقا. واستخدمت وزارة التجارة مصطلح "قوة تجارية عظمى" (maoyi qianguo) لوصف هذا الشرط، وهو المصطلح الذي اعتمد قادة كبار أيضا (Ministry of Commerce Research Institute, 2010, p. 05)

في عام 2012 أنشأت وزارة الشؤون الخارجية قسما للتعاون الاقتصادي للمساعدة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية. وأوضح تقرير لوكالة شينخوا أن

المكتب الجديد سيكون لـ"تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في البلاد، وحماية الأمن الاقتصادي الوطني". وذكرت أيضا أن هذا القسم سوف يتكفل بالشؤون الاقتصادية الدولية، وتحضير مشاركة كبار القادة في المناسبات الهامة، بما في ذلك قمة العشرين، بريكس، ومختلف المؤتمرات الأخرى. وسيعمل مع أجهزة الحكومة الأخرى من أجل "اتخاذ الترتيبات اللازمة في المجالات الاقتصادية والتنموية في إطار الأمم المتحدة وأطر التعاون الدولية والإقليمية الأخرى" ومن المنتظر أن ينقل أيضا بحثا بشأن "الحكومة الاقتصادية العالمية، والدولية، الوضع الاقتصادي والمالي، والتعاون الاقتصادي الإقليمي".

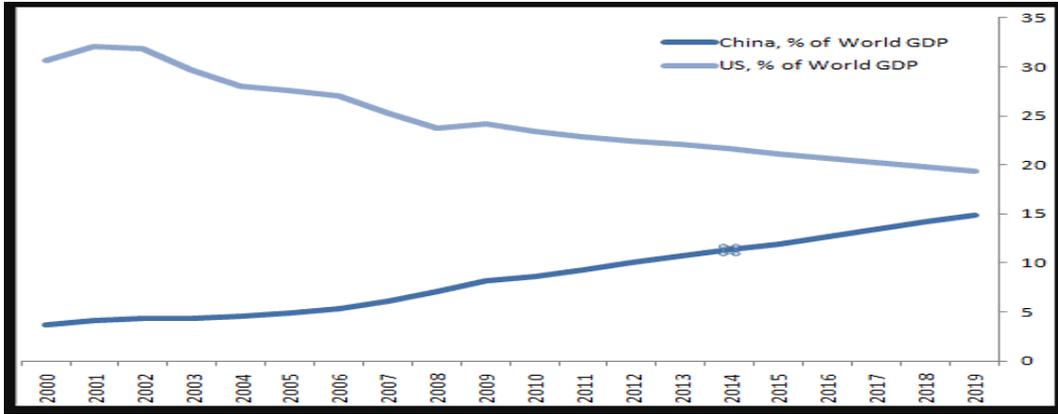
الشكل رقم 01: الاستهلاك السنوي لدى الصينيين



المصدر: البنك الدولي 2020

لقد ولد النمو الاقتصادي الملحوظ للصين في العقدين الماضيين حالة مختلطة بين الإعجاب والقلق. ورغم أن العديد من دول العالم، خاصة الولايات المتحدة، قد بذلت جهودا كبيرة لتسريع التحرير الاقتصادي الصيني، لما تمنحه السوق الصينية من فرص، إلا أن انفتاح الصين جعل ردود الفعل الغربية تتسم بالارتباك. حيث تواجه الدول الصناعية المتقدمة الآن خلافات تجارية متنامية مع الصين وموجة جديدة من الضغوط الحمائية المحلية، خاصة مع انتشار المنتجات الصينية في أسواقها المحلية.

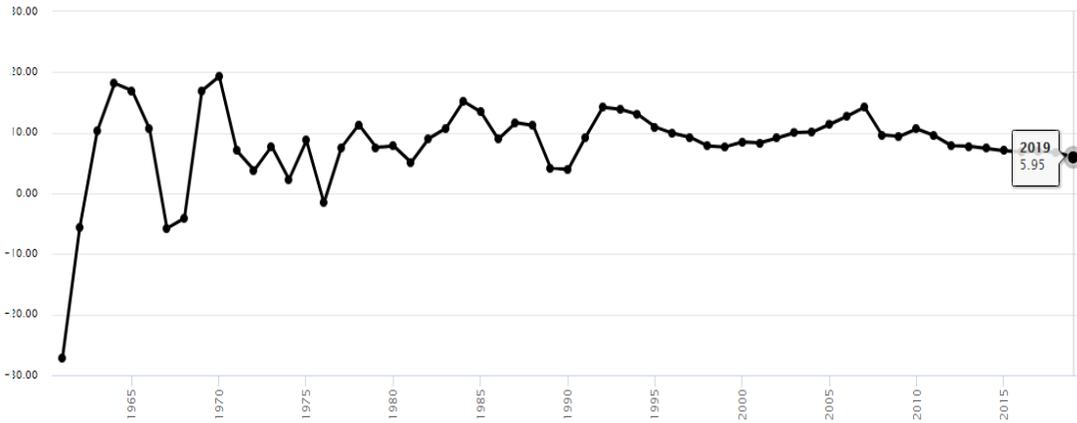
الشكل رقم 02: معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين والولايات المتحدة الأمريكية



المصدر: البنك الدولي 2020

وعلاوة على ذلك، فإن آثار صعود الصين ليست اقتصادية فحسب، بل إنها أكثر تعقيدا على المستويين السياسي والاستراتيجي. وكدولة "رأسمالية غير ديمقراطية"، وهو مصطلح ابتكره ديفيد زويغ (Zweig, 1999, p. 63)، فإن الاستراتيجية الكبرى والنوايا الحقيقية لبيكين تخضع للتدقيق من طرف بقية دول العالم. أما السؤال المهم فيمكن فيما إذا كانت بكين ستصبح لاعبا معاديا أو قابلا للوضع الراهن في السياسة العالمية. وقد اتسمت علاقات الدول النامية مع الصين هي أيضا بالارتباك.

الشكل رقم 03: تطور النمو الاقتصادي الصيني خلال الفترة 1961-2019



المصدر: البنك الدولي 2020

فمن الناحية الاقتصادية، أدى نهوض الصين إلى جلب فرص وتحديات أمام الدول النامية. ووفرت الزيادة الهائلة في واردات الصين النامي سوقا جديدة لتنويع صادراتها، ولكن

بعض البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل اضطرت أيضا إلى التنافس بشكل مكثف مع المنتجات الصينية في أسواقها. مما خلق قلقا متزايدا لبعض جيران بكين في آسيا، وكذلك البلدان متوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية، من أن منافسة الصين في أسواق السلع والأسواق العالمية قد تؤثر سلبا على آفاق النمو الخاصة بها.

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية الصينية

يرى الكثير من المراقبين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الصين لا تفي بالتزاماتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (O'Connor, 2016, p. 34). ولكن ومن وجهة نظر معظم الاقتصاديين وكذا المسؤولين الصينيين، فإن هذه الأحكام ما هي إلا نتيجة سوء تقدير. فباعتبارها مصدرا رئيسيا يتمتع بفائض تجاري مستمر، فمن الطبيعي أن تدعم الصين بقوة النظام التجاري العالمي القائم في معظمه على الاقتصاد الليبرالي، والذي يعتبر مؤسسه الرئيسي ورمزه، منظمة التجارة العالمية. كما قامت الصين بتحمل رهاناتها من خلال المشاركة النشطة بشكل متزايد في المناقشات والمفاوضات التجارية الإقليمية في شرق وجنوب شرق آسيا. (Gungwu, 2005, p. 188) وقد تطور تعاون الصين مع المنظمات الحكومية الدولية تطورا كبيرا خلال العقود الأربعة الماضية. ففي عهد الرئيس ماو تسي تونج بين سنتي 1949 و1976، تبنت بكين سياسة انعزالية متهمه منظمات بريتون وودز بأنها أدوات للإمبريالية الغربية وللهيمنة. كما رفضت المشاركة أيضا في المؤسسات الدولية للكتلة السوفيتية بعد عام 1959، وبدلا من ذلك انضمت إلى مجموعة دول عدم الانحياز (Bijian, 2005, p. 11).

أما في بداية السبعينيات، فقد انتقلت الصين نحو علاقات أوثق مع الولايات المتحدة كطريقة لموازنة الكفة مع الاتحاد السوفييتي. كما بدأت بالعودة إلى حاضنة المجتمع الدولي بمساعدة ودعم من الولايات المتحدة. وتعتبر سنة 1971 حاسمة في تاريخ جمهورية الصين الشعبية، حيث أنها حلت محل تايوان بصفتها صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد فترة وجيزة، انضمت إلى البنك وصندوق النقد الدوليين. وفي عام 1986، تقدمت رسميا بطلب للانضمام إلى اتفاقية الغات (GATT). في التسعينات، فقد واجهت الصين مرة أخرى خيارا استراتيجيا للمشاركة أو رفض العولمة، من خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1999، والتي تجاوزتها الصين إلى حد كبير ولكنها أثرت بشدة على العديد من جيرانها الآسيويين. ومن خلال الموازنة بين مزايا وعيوب الانفتاح الاقتصادي، بما في

ذلك آثارها على بقاء النظام، اختارت بكين استمرار الانفتاح، وأعدت بدء المفاوضات للانضمام إلى المنظمات الحكومية الدولية وتعميق الإصلاح الاقتصادي في السوق المحلية (Bijian, 2005, p. 12). كما لعبت دورا نشطا وداعما في منظمة التجارة العالمية، دافعة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق في الخارج، بينما خفضت تدريجيا حواجزها التجارية المحلية. وفي الواقع، تعد عملية التفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذا تجاوزنا الحالة الجزئية المتعثرة، واحدة من الأطول على الإطلاق. فقد تطلب الأمر 15 عاما لإكماله (1986-2001). وإلى جانب المفاوضات متعددة الأطراف، أجرى 37 عضوا بمنظمة التجارة العالمية محادثات ثنائية متوازية مع الصين، وهو أيضا رقم قياسي في تاريخ منظمة التجارة العالمية. وبالمثل، فإن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية كان، ولإزال حتى الآن، أكبر حزمة من الإجراءات التحريرية في تاريخها (Aaditya, 2003, p. 09). كما تضمنت تنازلات أحادية من جانب بكين، كفتح السوق الصينية للمنافسة الأجنبية دون تعزيز وصول الصين إلى الأسواق الأخرى. ومن خلال الوفاء بالتزامات الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فإن أكثر من نصف واردات الصين صارت معفاة من الرسوم الجمركية، بينما تبلغ نسبة تحصيل الرسوم الفعلية حوالي 3 في المائة من قيمة الواردات (Yongzheng, 2003, p. 07).

المطلب الثاني: مراحل الدبلوماسية الاقتصادية الصينية

سعت الصين إلى توسيع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتخلت عن المفهوم القديم وخاصة في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظل تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية كونها حساسة لتقلبات الأسواق. ونظرا لتطورات العولمة باتت الحكومات الصينية المتعاقبة تبحث عن طرق جديدة لتطوير مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الفرع الأول: المرحلة الأولى بين سنتي 1949 و1971

والتي تمثل مرحلة الإقصاء، حيث تم عزل الصين إلى حد كبير عن المنظمات الدولية. ويعود ذلك جزئيا بسبب استراتيجية دبلوماسية أحادية الجانب والموقف الانعزالي الذي اتخذته الصين تجاه جميع الأنظمة متعددة الأطراف التي تقودها الدول الغربية، حيث كانت تنظر إليها باعتبارها آليات للإمبريالية تهدف إلى تقويض السيادة الوطنية، وتعرقل تطور الاشتراكية الدولية (Lanteign, 2009, p. 145). ولكن جزءا آخر يرجع لقرارات اتخذتها دول

أخرى، كرفض الولايات المتحدة الاعتراف بجمهورية الصين، مما تسبب في جعل الصين تنتقد بشكل متزايد النظام متعدد الأطراف.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية بين سنتي 1971 و 2002

والتي تتمثل في مرحلة انتقالية، حيث شهدت انضماما متسارعا لبكين إلى هذه المنظمات، حتى وإن كانت في كثير من الأحيان مساهمتها فيها شكلية نسبيًا. وقد شهدت هذه المرحلة تطورين هاميين جددا اهتمام بكين بالعلاقات متعددة الأطراف. ففي سنة 1971 تم تمرير القرار 2758 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أعاد حق جمهورية الصين الشعبية في الانضمام للمنظمة. وفي عام 1980، استعادت بكين عضويتها في مؤسسات بريتون وودز. وسرعان ما أصبحت من أكبر المقترضين من البنك الدولي، وعملت بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي في الأمور التقنية والمشورة في مجال التنمية الاقتصادية. ومنذ ذلك الحين، تضاعفت عضوية الصين في هذه المنظمات متعددة الأطراف حيث وصلت إلى 51 منظمة سنة 1996 بعد أن كانت 29 منظمة فقط في 1984. (Sutter, 2008, p. 76). وبدا أن الحكومة الصينية قد قبلت حقا العلاقات التعددية مع الدول كمنصة لتعزيز قوتها كوجهة اقتصادية جذابة (Pierson, 2006, p. 48). أما في عام 1998، وعندما كانت الصين تستعد للضغط من أجل دخول منظمة التجارة العالمية، وإعادة هيكلة إدارتها الحكومية لتنظيم أفضل لاقتصاديات أسواقها الناشئة.

تم إنشاء عدة وزارات جديدة لإدارة الجوانب أو قطاعات الاقتصاد ذات الأهمية المتزايدة. وتشمل هذه التغييرات وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي، وزارة الأراضي والموارد، وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وكذلك ألغيت عدد من الوزارات التي كانت تشرف على الشركات المملوكة للدولة والصناعات الثقيلة، وقامت بالحد من نفوذ هذه الشركات. وصار للجنة الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلا من ذلك سلطة الإشراف على الشركات المملوكة للدولة وتولت دورا جديدا وبارزا فيما يتعلق بإدارة الاقتصاد الكلي. كما تم تشكيل لجان تنظيمية أخرى بارزة كـلجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية في عام 1992 للإشراف على الأوراق المالية، ولجنة تنظيم التأمين الصينية في أواخر عام 1998 للإشراف على قطاع التأمين. وانكمش عدد من الإدارات التابعة لمجلس الدولة بدرجة كبيرة إلى أن صار عددها تسعة وعشرين بعد أن كانت أربعين (Lai, 2010, p. 45).

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة منذ عام 2003

والتي تمثل مرحلة الانتقال إلى عهد الاستباقية. حيث أصبحت الصين، ليس مجرد لاعب سياسي واقتصادي دولي أكثر نشاطا فحسب، ولكن أيضا جهة تملي شروطها ووجهات نظرها على المنظمات التي صارت عضوة فيها. كما بدأ مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية في الظهور في الاجتماعات الرسمية حول السياسة الخارجية. وقد وضع الاجتماع العاشر للمبعوثين الدبلوماسيين الصينيين، والذي عقد في 29 أوت 2004، استراتيجية دبلوماسية لتكثيف الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية. وربط كبار المسؤولين في الصين الدبلوماسية الاقتصادية مع إصلاح ما اعتبروه نظاما دوليا جائرا. بحيث صرح الرئيس هو جين تاو أن "هناك حاجة إلى تعزيز بناء نظام سياسي واقتصادي دولي عادل، عقلاني، وجديد". معلنا انه "من الضروري تكثيف الدبلوماسية الاقتصادية"، وداعيا إلى "تعزيز قدرة الصين على حماية مصالحها في الخارج، وإتقان القوانين واللوائح ذات الصلة، وخدمة المواطنين والأشخاص المعنويين الصينيين في الخارج (Permanent Mission to the United Nations, 2004, p. 39). وشهدت سنوات الألفيات تنوع متزايد من السياسات التي مزجت بين الأهداف والأنشطة الدبلوماسية الاقتصادية، ما يدل على تنفيذ المسؤولين السياسات الواردة في المؤتمرات 2004. ففي مقابلة ديسمبر 2007، صرح وزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي أن الوزارة اتبعت سياسات التدخل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. وأوضح أن الصين أقامت علاقات التعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول الأجنبية، ودفعت قدما بنشاط المحادثات بشأن مناطق التجارة الحرة والتعاون الإقليمي، كما أنها شاركت في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية، وبذلت جهودا لتنفيذ التعاون في مجال الطاقة.

وفي العام التالي، عدد يانغ الأمثلة على الدبلوماسية الاقتصادية. وأشار إلى أن الصين والدول والمناطق المعنية تعمل على إنشاء اثني عشر منطقة للتجارة الحرة، مؤكدا أن ستة منها قد تم التوقيع على اتفاقياتها وبدأ العمل بها. وأضاف أن الوزارة تابعت التعاون في مواضيع الطاقة واستعانت بالدبلوماسية لتقديم خدمات للشركات الصينية من أجل التوجه للعالمية. ومن العلامات على زيادة النشاط بما يتماشى مع تصريحات يانغ، تلك التطورات خلال سنوات الألفيات. ففي عام 2004، تعهد الرئيس هو جين تاو بمائة (100) مليار دولار من الاستثمارات في أمريكا اللاتينية، ذلك ما فتح الطريق لارتفاع كبير في صادرات السلع إلى الصين (Llana, 2010, p. 57). وقامت كذلك الصين بتوسيع كبير لاتفاقاتها الثنائية للتجارة الحرة مع الدول في مختلف أنحاء العالم. ففي آسيا، وقعت الصين اتفاقا إطارا لاتفاقية التجارة الحرة بينها

وبين الآسيان في عام 2002، رغم أنه استغرق عدة سنوات لكي يدخل حيز التطبيق، في 2010 تحديداً.

المطلب الثالث: إعادة تصور للدبلوماسية الاقتصادية الصينية

في ضوء تزايد قوة البلاد واندماجها في الاقتصاد العالمي، ربما لا يكون من المستغرب أن يسعى القادة الصينيين إلى استخدام القوة الاقتصادية لتعزيز الأجندة السياسية واستخدام الموارد الدبلوماسية لدعم التطوير المستمر في البلاد. وأن يتصوروا دورا للدبلوماسية الاقتصادية في توسيع التجارة والاستثمار والطاقة وغيرها من الاتفاقات، وزيارات رفيعة المستوى على نحو أكثر تواترا. ومع ذلك، فقد أثرت المتطلبات المتغيرة للنمو الاقتصادي في طريقة نظر المسؤولين للدبلوماسية الاقتصادية في النصف الأخير من العقد الماضي، وخصوصا بعد الأزمة المالية العالمية. كما قاموا بتحديد استراتيجية قائمة على مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: الحاجة إلى توسيع أسواق التصدير وخلق أسواق جديدة

مع التسليم بضرورة توسيع الاستهلاك المحلي كمحرك للنمو في المستقبل، اعترف كبار القادة الصين منذ عام 2007 بمخاطر الطاقة المفرطة التي أوجدتها سنوات التنمية التي تقودها الاستثمارات. وقد أبرزت دراسة وانغ شو ون، مدير التجارة الخارجية في وزارة التجارة في عام 2008، تراجع تنافسية هذه الصناعات، لاسيما في ضوء ارتفاع تكاليف العمالة والتكاليف الأخرى (Shouwen, 2008, p. 12). كما أن نمو الصين صار يعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات، وأي اضطرابات في الطلب الخارجي يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية الاقتصادية الداخلية (Zheren, 2009, p. 13). وفي عام 2008 لاحظ وزير التجارة تشن ده مينغ أن غالبية الاقتصاديات الكبرى في العالم ستستمر في الاعتماد على الصادرات لتقوية النمو. ونتيجة لذلك، أوصى بأنه على الصين زيادة حصتها في السوق الدولية، واقترح هدفا للصين يتمثل بالاستحواذ على 15 إلى 20٪ من التجارة العالمية بحلول عام 2020، مشيرا إلى أن البلاد لا تمثل سوى 9٪ من التجارة في السلع و4٪ في الخدمات. ومن ناحية ثانية، ومع تراجع تنافسية الصناعات التصديرية التقليدية، دعا تشن إلى تجديد استراتيجية التجارة والاستثمار في الصين لتوسيع حصتها من الأسواق القائمة وخلق أسواق جديدة.

الفرع الثاني: الحاجة إلى حماية أكبر للمصالح الاقتصادية الضعيفة في الخارج

لقد درس الخبراء الصينيين الأساليب المستخدمة من قبل الدول الغربية لحماية مصالحهم في الخارج، بما في ذلك الآليات المالية والتجارية، والأنشطة القنصلية، وإنشاء وكالات حكومية لدعم الاستثمار في الخارج، وكذا استخدام القوة العسكرية لحماية الموارد الرئيسية أو الممرات التجارية. ودعت بعض الدراسات إلى الانتباه إلى ضعف المصالح الاقتصادية في الخارج، بما في ذلك الطاقة، والمواد الأولية، والأسواق. كما تحدثت عن استراتيجية اقتصادية تولي أهمية متساوية لكل من الأمن والتنمية. لأن النمو الاقتصادي صار يعتمد جزئياً على القدرة على إبراز القوة العسكرية، لحماية الموارد، الممرات البحرية الحيوية، وكذا المصالح الاقتصادية المهمة في الخارج. كما شددت هذه الدراسات أيضاً على حماية الاقتصاد من خطر محتمل للتكنولوجيا، مثل برامج التشفير وأجهزة الاتصالات الإلكترونية.

الفرع الثالث: مخاوف بشأن الحمائية والسياسات التجارية التمييزية

مع اشتداد المنافسة على أسواق التصدير العالمية، تزايدت المخاوف الصينية من السياسات التجارية التمييزية. وانتقد محللون على وجه الخصوص، قواعد منظمة التجارة العالمية ووصفوها بغير العادلة. عاكسة بذلك زيادة الانتقادات الموجهة في وسائل الإعلام الرسمية. وأشار مقال لشينخوا، وهي واحدة من أكبر وأعرق وكالات الأنباء الصينية، أنه في الفترة 1995-2004، وبينما كانت الصين عضواً بمنظمة التجارة العالمية "تعرضت لأكبر عدد من التحقيقات لمكافحة الإغراق التجاري"، وخلص إلى أن "الصين أصبحت أكبر ضحية للحمائية التجارية الدولية" (Yunjie, 2018).

المبحث الثاني: أهم السياسات الرامية إلى جعل الصين قوة اقتصادية

إن السعي إلى الاستثمار على نطاق واسع لخلق أسواق جديدة وتعميق التكامل الاقتصادي في آسيا، مثل مبادرة حزام واحد، طريق واحد أو ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق "One Belt, One Road" اكتسبت اهتماماً دولياً كبيراً. وقد ضاعفت بكين جهودها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

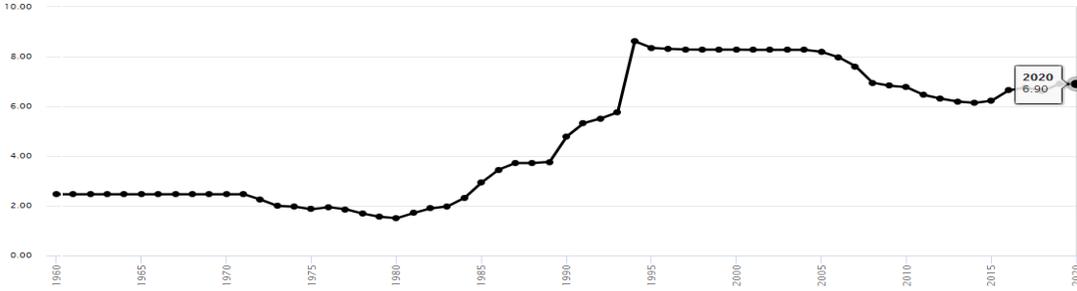
المطلب الأول: تعزيز تدويل اليوان:

حققت الصين خطوات مهمة نحو تعزيز تدويل اليوان. وخلصت الدراسة التي أجراها بنك التنمية الآسيوي سنة 2014 إلى أن بكين قد تقدمت خطوات مهمة في طريق تعزيز استقرار اليوان وإصدار سندات مقومة في هونج كونج، إلا أن مستوى التدويل لا يزال محدوداً نتيجة لوجود ضوابط لحسابات رأس المال (Kawai و Eichengreen، 2014، صفحة

(44)، وفي أوت 2015، وسعت الصين لدور السوق في تحديد قيمة اليوان، مما أدى إلى انخفاض حاد في قيمته.

الشكل رقم 04: سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

2020-1960



المصدر: البنك الدولي 2020

وأثار هذا الإجراء شكوكا في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى من أن الصين قد استخدمت ذلك ذريعة للسعي إلى الحصول على حصة أكبر من السوق عن طريق خفض أسعار الصادرات. ولم يكن نفي السلطات الصينية كافيا لتخفيف هذه المخاوف، حيث يقول معلقون أجنبى أن تخفيض قيمة اليوان قد يثير مخاطر حرب تجارية بين الدول الصناعية على سوق التصدير العالمي.

المطلب الثاني: زيادة تأثير الصين على قواعد التجارة الدولية

لقد حلل الباحثون الصينيون الاستراتيجيات التي قد تمكن من القيام بتغييرات في القواعد والآليات الاقتصادية والمالية. ودرست السبل الممكنة لتشكيل تحالفات من البلدان ذات الاهتمامات المشتركة داخل المنظمات الحكومية (Jiguang, 2012, p. 37). وقد اتفقت دراسات غربية على أن الجهود الصينية لصياغة قواعد ومعايير متعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار كانت تسعى إلى إحداث إصلاحات في الهيئات القائمة وليس إلى تغيير جذري في القواعد (Jorgensen & Strube, 2014, p. 13). كما أن دراسة لبروس رينولدز وسوزان سال لاحظت أن سلوك الصين قد أصبح "أكثر حزما وفعالية في تعزيز الأنظمة المفضلة ضمن المؤسسات الحكومية". وكمثال على ذلك، فقد أشاروا إلى تقدم الصين في السيطرة على أسعار الصرف ووصولها إلى تسوية تاريخية مع منظمة التجارة العالمية بشأن إنفاذ الملكية الفكرية. وتوقع الباحثان بأن الصين "ستواصل الضغط من أجل المزيد من الإصلاحات (ولكن ليس الراديكالية) للتعديلات التي كانت في صالحه (Reynolds & Sell, 2012, p. 21)

المطلب الثالث: توسيع استراتيجية الصين للتجارة الحرة

دعا القادة الصينيون لتوسيع مناطق التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم، مدفوعا في جانب من قبل مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق؛ منطقة التجارة الحرة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والعديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية. ورأى جو رافينهيل ويانغ جيانغ أن اتفاقيات التجارة الحرة الصينية "تهدف إلى تعزيز الأمن الاقتصادي للصين. وتهدف أيضا إلى" تعزيز نفوذ الصين الإقليمي والقدرة على الدخول في المنافسة الاستراتيجية مع القوى العظمى الأخرى، مثل اليابان والولايات المتحدة" (Ravenhill & Jiang, 2009, p. 29)

المطلب الرابع: بناء البنية التحتية لتمكين التوسع الاقتصادي في آسيا

بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة، أعلنت الصين عددا من المبادرات الأخرى لتسهيل الاندماج الاقتصادي الإقليمي وخلق أسواق جديدة للصادرات الصينية. ففي عام 2013، أعلن شي جين بينغ، مبادرة الحزام والطريق لتوسيع التجارة من الصين إلى أوروبا من خلال طريق الحرير، وطريق الحزام الاقتصادي وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين. وفي عام 2014، أعلن كذلك عن نية الصين لتأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أسست الصين بنك التنمية الجديد لمجموعة البريكس.

وتنص الشركات الأجنبية المنشأة بموجب هذه المبادرات على معاملة تفضيلية للشركات والصادرات والعمال الصينيين. ويتساءل محللون أيضا على قدرة البلدان الصغيرة في آسيا الوسطى لاستيعاب الطاقة الفائضة في الصين.

المطلب الخامس: مواصلة الجهود الدبلوماسية لتفادي العقوبات التجارية وتأمين عقود التصدير وتوسيع أسواقها

قامت الصين بمبادرات دبلوماسية كبيرة لدرء عقوبات اقتصادية وتأمين صفقات تجارية كبيرة. حيث نجحت مثلا في التغلب على جهود الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات في خلاف تجاري على الألواح الشمسية، مما سمح بالحفاظ على أكثر من 400 ألف فرصة عمل وصادرات بقيمة 20 مليار دولار. وبينما ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الرئيس "شي" في عدة مبادرات لإصلاح عناصر من النظام الإقليمي والدولي والسعي للقيام بتغييرات لا يجب أن تكون مبالغا فيها. فقد فهم القادة الصينيون واقع الاندماج العميق للبلاد مع الاقتصاد العالمي، واقترحوا عموما تغييرا جذريا يكون تدريجيا. وعلاوة على ذلك، أدركت بكين

ضرورة الحفاظ على علاقات مستقرة وتعاونية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك قامت الشركات الصينية بزيادة الاستثمار في الخارج إلى حد كبير، جزء كبير منه ذهب للحصول على الموارد والتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات ودعم رفع مستوى الإنتاج الصناعي للصين. وتصاعدت وتيرة الاستثمارات الخارجية من 30 مليار دولار في 2005 حتى 50 مليار دولار في عام 2008. وبينما تركزت أنماط سابقة من الاستثمارات الخارجية على السلع الأساسية في أفريقيا وغيرها من الأسواق النامية، الكثير من عمليات الاستثمار في الآونة الأخيرة ركزت أكثر على أمريكا الشمالية وأوروبا، لما تقدمه هذه الأسواق الغنية من فرص للحصول على التكنولوجيا المتقدمة (Rosen & Hanemann, 2012, p. 11). وقد أثبتت بعض هذه الصفقات المثيرة للجدل أنها يمكن أن تعطي الصين ميزة تنافسية في الصناعات الحساسة ذات التكنولوجيا العالية.

خاتمة:

بالنسبة للأمريكيين أو الأوروبيين، فإن الدبلوماسية الاقتصادية ليست بمصطلح جديد فقد ظهرت في أوائل منتصف القرن العشرين. أما بالنسبة للصين، فهذا المفهوم لم يظهر إلا في القرن الواحد والعشرين. كنتيجة حتمية للعولمة الاقتصادية وكذلك القوة الصينية التي ما فتأت تكبر. وقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية عنصرا هاما من مكونات الدبلوماسية الصينية بصفة عامة. من المعروف أن الصين تعتمد بشكل كبير على الأسواق العالمية للنمو الاقتصادي. فبالإضافة للصادرات والواردات، تعتمد الصين أيضا اعتمادا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر. هذان الجانبان من الاقتصاد الصيني جعلتا الصين تشجع في مسار أكثر عدوانية لدبلوماسيتها الاقتصادية. بتعبير أدق، أصبحت الصين لا تميز بين الدبلوماسية التقليدية والدبلوماسية الاقتصادية؛ ففي نهاية المطاف، ترتبط معظم القرارات السياسية للحكومة الصينية بالاقتصاد. ومن أجل تحقيق أهداف الصين الاقتصادية، شاركت الدبلوماسية الاقتصادية في تسطير مختلف الاستراتيجيات كلية كانت أو جزئية.

على المستوى الكلي، يمكن تقسيم استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية إلى ثلاث

فئات:

1. القروض والمساعدات والتجارة؛

2. استثمار رأس المال؛

3. الدعاية الدولية.

على المستوى الجزئي، ركزت الصين على الداخل عن طريق ضمان أن وزارة التجارة تعمل باستمرار مع وزارة الخارجية من أجل دمج السياسة الخارجية مع الأهداف الاقتصادية والمالية. في جوهرها، ينظر للعلاقات الخارجية للصين اليوم على وجه الحصر تقريبا من خلال منظور العلاقات الاقتصادية. وقد وضعت الصين جهودا جبارة في ضمان أن تكون وزارة التجارة جزء لا يتجزأ في صياغة وتنسيق السياسة الخارجية الصينية. وكما هو الحال في معظم البلدان، فإن الصين كلفت وزارة الشؤون الخارجية بالعمل على العلاقات الدبلوماسية وتنفيذ سياستها الخارجية. ولكن الفرق بين الصين والعديد من الدول الأخرى هو أن وزارة الخارجية في الصين لا تقود الناحية الفنية لصياغة السياسة الخارجية. بدلا من ذلك، فإن لجنة الشؤون الخارجية المركزية وهي لجنة تابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني هي المسؤولة عن صياغة السياسة الخارجية الرسمية. وتشهد عضوية وزير الخارجية، وزير التجارة وزير الدفاع وآخرين. مما دفع كثيرين إلى القول بأنها هي المسؤولة عن وضع استراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية. خاصة وأنها تملك الوصاية على لجنة التنمية والإصلاح التي تشرف على جميع الأقسام الاقتصادية في السفارات الصينية وتنسق بينها من أجل فعالية أكبر في نتائجها.

قائمة المراجع:

1. Aaditya, M. (2003). China's Accession to the WTO: The Services Dimension. *Journal of International Economic Law* , 1-22.
2. Bijian, Z. (2005). China's "peaceful Rise" to Great Power. (F. Affairs, Éd.) *Foreign Affairs Press* , 84 (5), 1-18.
3. Eichengreen, B., & Kawai, M. (2014). *Issues for Renminbi Internationalization: An Overview*. Japan: Asian Development Bank, ADB Working Paper Series 454.
4. Gungwu, W. (2005). China and Southeast Asia: the context of a new beginning. *University of California Press* , 187-204.
5. Jiguang, L. (2012). The Phenomenon of Forming Groups within the WTO and China's Strategic Choices. *Journal of International Trade* , 12, 36-39.
6. Jorgensen, H., & Strube, D. (2014). *China, the G20, and Global Economic Governance* . UK: Lowy Institute for International Policy and Analysis.
7. Lai, H. (2010). *The Domestic Source of China's Foreign Policy: Regimes, Leadership, Priorities and Process*. USA: Routledge.
8. Lanteign, M. (2009). *Chinese Foreign Policy: An Introduction*. London: Routledge.

9. Llana, S. (2010). *In Brazil, Hu Jintao Aims for Bigger Piece of Latin America Trade*. Brazil: Christian Science Monitor.
10. Ministry of Commerce Research Institute. (2010). *Readjustment and Structural Innovation in China's Foreign Trade Policy in the Post-Crisis Era*. China: Journal of International Trade.
11. O'Connor, B. (2016). Across the EUiverse: A Simple Tool to Enhance our Common Understanding of EU law Does China respect its WTO Commitments? *Nctm Law Firm* , 14, 35-41.
12. Permanent Mission to the United Nations. (2004). *The Tenth Conference of Chinese Diplomatic Envoys Stationed Abroad Held in Beijing*. Beijing: PRC Permanent Mission to the United Nations. he United Nations.
13. Pierson, P. (2006). Increasing Returns, Path Dependence and the Study of Politics. (C. U. Press, Éd.) *American Political Review* , 2 (94), 251-267.
14. Ravenhill, J., & Jiang, Y. (2009). China's Move to Preferential Trading: A New Direction in China's Diplomacy. *Journal of Contemporary China* . , 27-46.
15. Reynolds, B., & Sell, S. (2012). *China's Role in Global Governance-Foreign Exchange and Intellectual Property: A Comparison*. USA: Research Center for Chinese Politics and Business, Working Paper.
16. Rosen, D. H., & Hanemann, T. (2012). The Rise in Chinese Overseas Investment and What It Means for American Business. *China Business Review* , 1-16.
17. Shouwen, w. (2008). Change the Pattern, Promote a Sound and Rapid Development of Foreign Trade. *Journal of International Trade* , 16-19.
18. Sutter, R. G. (2008). *Chinese Foreign Relations: Power and Policy Since the Cold War*. UK: Rowman & Littlefield Publishers.
19. Yongzheng, Y. (2003). China's Integration into the World Economy: Implications for Developing Countries. *International Monetary Fund Working Paper* , 1-64.
20. Yunjie, C. (2018, 8 30). China Copes with Regularization of Trade Friction in a Proactive Manner. (X. N. Agency, Intervieweur)
21. Zheren, z. (2009). , Assessment of Present Export Policy and Future Policy Moves. *Journal of International Trade* , 14-16.
22. Zweig, D. (1999). *Undemocratic Capitalism: China and the Limits of Economism*. The National Interest . USA: The Nixon Cente.